الى ذلك الله يعني الله شاهدي الله ناظواني وعن الحسن البصري رحمه الله ان رجلا
قال له انك تفتابني فقال ما بلغ قدرك عندي ان احكمك في حسناتي ورويتا
عن ابن المبارك رحمه الله قال لو كنت محاسبا احدا لاعتدت والدي فانهم تحيق
حسناتي باب ـــــ ساز ما يباح من الغيبة وان كانت محرمة فانها
تباح في احوال للمصلحة والجواز لها عن صحيح شرعي لا يمكن الوصول اليه الا
بها وهو احد ستة اسباب الاول التظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم الى السلطان
والقاضي وغيرهما ممن له ولاية او له قدرة على انصافه من ظالمه فيقول ظلمني
فلان او اخذ مني او فعل بي كذا او لخزلي كذا وكذا ذلك الثاني الاستعانة على تغيير
المنكر ورد العاصي الى الصواب فيقول لمن يرجو اقدرته على ازالة المنكر فلان
يعمل كذا فازجره عنه وكذا ذلك ويكون مقصوده التوصل الى ازالة المنكر
فان لم يقصد ذلك كان حراما الثالث الاستفتاء ان يقول للمفتي ظلمني
ابي او اخي او فلان بكذا فهل له ذلك امر لا وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل
حقي ودفع الظلم عني وكذا ذلك قوله زوجي يفعل معي كذا او رقيقي
يفعل كذا او نحو ذلك فهذا جايز للحاجة ولكن الاحوط ان يقول ما تقول
في رجل كان من امره كذا او في زوج او زوجة يفعل كذا ونحو ذلك فانه
يحصل به الغرض من غير تعيين ومع ذلك فالتعيين جايز لحديث هند
الذي سنذكره ان شاء الله تعالى وقوله يا رسول الله ان ابا سفيان رجل
شحيح الحديث ولم ينهها رسول الله صلى الله عليه وسلم الرابع تحذير
المسلمين من الشر ونصيحتهم وذلك جايز باجماع المسلمين بل واجب للحاجة
الرواة للحديث والشهود وذلك جايز باجماع المسلمين بل واجب للحاجة
ومنها اذا استشارك انسان في مصاهرة او مشاركة او ايداع او اعراد
الا يداع عنده او معاملة بغير ذلك وجب عليك ان تذكر له ما تعلمه من مساوي
جنسه للغرض فان حصل الغرض بمجرد قولك لا يصح لك ان تصرح به

اولا تفعل هذا وهو ذلك لم تزد الزيادة بذكر المساوي وان لم يحصل الغرض
الا بالتصريح بعينه فاذكره بعينه ومنها اذا رايت من يشتري عبدا معروفا
بالسرقة او الزنا او الشرب او غيرها فعليك ان تبين ذلك للمشتري ان لم يكن عالما
به ولا تحقن بذلك كل من علم بالسلعة ان يبينها وجب عليه بيانه للمشتري اذا لم يعلم
ومنها اذا رايت متفقها يتردد الى مبتدع او فاسق تخشى عنه العلم وخفت
ان يضره المتفقه بذلك فعليك نصيحته بشرط ان يغلب على ظنك قبوله ويشترط ان يقصد النصيحة وهذا
مما يغلط فيه فقل من يحل المتكلم بذلك الحسد ويلبس الشيطان عليه ذلك ويخيل له
انه نصح وشفقة فليتفطن لذلك ومنها ان يكون متظاهرا بفسق او بدعة كشرب الخمر ومصادرة الناس
واخذ المكس وحجابة الاموال ظلما وتولي الامور الباطلة فيجوز ذكر ما يجاهر
به ويحرم ذكره بغيره من العيوب الا ان يكون لسبب اخر منها ذكر في
السادس التعريف فاذا كان للانسان نعوت كالاعمش والاعرج
والاصم والاعمى والاحول والاقطع وغيرهم جاز تعريفه بذلك بل التعريف
وجوبه الطلاقة على جرحه النقص ولو امكن التعريف بغيره كان اولى فهذه
ستة اسباب ذكرها العلماء مما يباح بها الغيبة على ما ذكرناه ومن نص على ذلك
الامام ابو حامد الغزالي في الاحياء واخرون من العلماء ودلايلها كلها
من الاحاديث الصحيحة المشهورة واكثر هذه الاسباب مجمع على جواز الغيبة به
وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن عايشة رضي الله عنها ان رجلا استاذن
على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآه قال بئس اخو العشيرة احتج به العلماء على جواز
غيبة اهل الفساد والمريب وروينا في صحيحي البخاري ومسلم عن مسعود